

انجلترا رفضت كل رقابة دولية على القناة

وأصرت على أن لمصر وحدها حماية القناة

للكاتب السيد مبري

أوضحنا في المقال السابق ان مصر وحدها هي صاحبة الحق في الدفاع عن القناة طبقا للقواعد القانونية ، وان مساعدة الاستعمارات عنها في هذا الصدد ، على ان تخصص مقال اليوم لبيان كيف ان إنجلترا ذاتها أصرت على ان يكون لمصر وحدها حق حماية القناة ورفضت كل رقابة دولية عليها . وفيما يلي بيان ذلك :

ذكرنا ان احتلال إنجلترا لمصر أدى الى ظهور الدول من سيطرة بريطانيا على القناة واختار حينئذها ، لثلاثة طلبت الدول إنجلترا مرارا بالرجوع حتى اضطرها الى اعلان زعمها عليه بل تصديق معاهدة ، وإزالة خطوط الدول التي رعت إنجلترا هذه معاهدة دولية لضمان حرية القناة ، والتي اختلفت معاهدة المساعدة الاستانة عام ١٨٨٨

على ان معاهدة الاستانة لم يتم بين يوم وليلة الا لاجراء إنجلترا المساطة حتى لقد استقرت المفاوضات بينها وبين الدول طوال السنوات الست الاولى للاحتلال

اولا - إنجلترا تقرر ان لمصر وحدها حق (ا) كان اول ما فعلته إنجلترا ان اطلب في ٢ يناير سنة ١٨٨٢ نصت لسلط الدول زعمها على القناة من مصر بمجرد استئجاب الأمن فيها ، ورفضها في هذه معاهدة دولية لتنظيم حركة القناة

ومن أسس المعاهدة التي اقترحتها اللورد جرنيل في منشوره الى الدول :
 أولا ، اعطاء مصر من شروط المعاهدة في حالة قيامها بواجب الدفاع عن نفسها
 ثانيا ، اخطا مصر في حالة الحرب ما يراه من الاجراءات لعزل السفن الحربية على احترام شروط المعاهدة
 ثالثا ، عدم تقييد شروط المعاهدة لا مصر من حقوق السيادة على القناة باستثناءها جزءا من أراضيها

ورافق من هذه الاسس ان إنجلترا سلمت بسيادة مصر على القناة وباحتها وحدها في الدفاع عنها وفقا لما يراه

(ب) واستمرت المفاوضات بين الدول حتى اظفقت على تكوين لجنة لوضع مشروع المعاهدة بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٨٤ اجتمعت اللجنة واتخذت إنجلترا بمشروع معاهدة مستهد من طسخرحات اللورد جرنيل السابق ذكرها بهذا من ما يلي :

اولا ، نصت المادة الخامسة من المشروع على حقوق مصر الدفاعية ، وحلتها في اخطا ما يراه من الاجراءات الحربية للدفاع عن نفسها
 ثانيا ، ونصت المادة الثامنة منه على حق مصر وحدها في اخطا الاجراءات اللازمة لاحترام المعاهدة بوسائلها ومواردها الخاصة

ثالثا ، ونصت المادة التاسعة منه على ان المعاهدة لا تقيد ما مصر من حقوق السيادة الاخرى على القناة

وأسس المشروع البريطاني هذه المادة في تقرير إنجلترا حق مصر وحدها في الدفاع عن القناة ، بل وحلتها في اخطا ما يراه من الاجراءات